

السلسلة المبتدئة في علوم الطب
الكتاب الرابع

الميسر في

علم علاج الجذام



تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

دار الكتب

الميسر
في

عليه السلام والحديث

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

- الموضوع: علوم الحديث
- العنوان: الميسر في علم علل الحديث
- تأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

ISBN 978-9953-520-58-2

ISBN 978-9953-520-58-2



9 789953 520582

- الطباعة والتجليد: المطبعة العربية - بيروت
- الورق: أبيض / الطباعة: لون واحد / التجليد: غلاف
- القياس: 24x17 / عدد الصفحات: 176 / الوزن: 280 غ

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: +961 1 817857
+961 1 705701
جوال: +961 3 204459

دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: +963 11 2225877
+963 11 2228450



website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

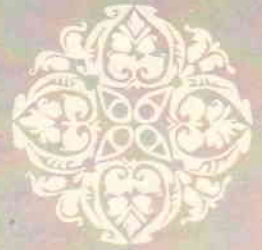
السلسلة الميسرة في محلولي الحديد
الكتاب الرابع

الميسر في علمي علاج الجدري

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

دار البزك شبرا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





سرّة عِلَلِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ
وَالسَّقِيمِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ . . . »

الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ

عِلَلُ الْحَدِيثِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّلَةُ أَجَلٌ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ .

الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ

عِلَلُ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا وَأَشْرَفَهَا ،
وَأَمَّا يَضطلعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ .

الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيُّ

هُوَ مِنْ أَغْمَضِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا ، وَلَا يَقُومُ بِهِ
إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا ثَابِتًا ، وَحِفْظًا وَاسِعًا ،
وَعِرْفَةً تَامَّةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ ، وَمَلَكَةً قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ ،
وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ .

الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيُّ

مقدِّمة الطبعه الثانيه

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على أشرف المرسلين ،
سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله الخَيْرَةِ ، وأصحابه البررة أجمعين ، ومن تبعهم
إحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد: فهذا الكتابُ رابعُ الكتبِ من «السُّلْسِلَةِ الميسرة في علوم
الحديث» ، ألفته قبل عشر سنواتٍ أيامَ إقامتي بدمشق الفَيْحاءِ حَرَسَهَا اللهُ
الحولي تعالی وأعاد إليها عَزَّها ومَجَّدَها ، وقد صدرت له الطبعه الأولى
عن مكتبة زمزم بكراتشي في باكستان عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) ، ولاقي
قبولاً جيداً هناك بين طلبة الحديث النبوي إذ كان وقتئذٍ من أوائل الكتبِ
التي تناولت تعريفَ مباحث «علمِ عللِ الحديث» بتبسيطٍ وتيسيرٍ مع الأمثلة
الموضحة لأسبابِ وقوعِ العلةِ ، وأجناسِ العِللِ ، وقواعدِ اكتشافها ،
وأقسامها القادحة وغير القادحة في سَنَدِ الحديثِ ومَتْنِهِ ، واحتوائه أيضاً
على تراجمٍ مُوجزةٍ لأشهرِ أئمةِ العِللِ ، وكذلك على تعريفاتٍ مُختصرةٍ
لأهمِّ كتبها .

وقد نفذت الطبعه الأولى للكتاب منذ سنواتٍ خلت ، فرأيتُ أن أهَيِّئه
للطبعه الثانيه مُصحَّحاً لِمَا وقع في الأولى من بعض الأخطاء العلمية
والمطبعية ، وكذلك مُضيفاً إليها بعضَ المواد الجديدة التي رأيتها مفيدةً
للطلبة .

أسألُ اللهَ تعالی أن يتقبَّلَ مِنِّي هذا الجهدَ المُقلِّ المتواضعَ في خدمة



سُنَّة نَبِيِّهِ الْأَعْظَمِ وَرَسُولِهِ الْأَكْرَمِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ ، وَيَثْقَلُ بِهِ مِيزَانُ حَسَنَاتِي يَوْمَ الْعَرْضِ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَغْفِرَ زَلَّتِي ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

حَيْدَرَابَاد (الدَّكَّن) ١ / مُحَرَّم ١٤٤٠ هـ

(الموافق : ٤ / سبتمبر ٢٠١٨ م)

كَتَبَهُ الْمُعْتَرِّ بِاللهِ تَعَالَى

(أبو الحسن)

سيد عبد الماجد الغوري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الْكِتَابِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل
عمران: ١٠٢] ، ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾
[النساء: ١] ، ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١] .

أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ
ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُخَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ،
وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ : مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَمِينِ ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَعَلَى آلِهِ الْخَيْرَةِ وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ
أَجْمَعِينَ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ ، وَدَعَا بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وَبَعْدُ: فَإِنَّ «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» مِنْ أَجَلِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَشْرَفِهَا ، كَمَا
أَنَّهُ مِنْ أَدْقِهَا وَأَغْمَضِهَا ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا الْفَطَّاحِلُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ رَزَقَهُمْ

اللهُ تعالى «فَهَمًّا ثاقِباً ، وَحِفْظاً وَاسِعاً ، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرِّوَاةِ ، ومَلَكَةً قوِيَّةً بالأسانيد والامتون ؛ ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليلُ من أهل هذا الشَّان» (١).

ولقد أكرمني الله - سبحانه وتعالى - بأن أقرأ هذا العِلْمَ الجليلَ قراءةً مستوعبةً على أحد أبرز علمائه في عصرنا الحاضر: المحدث الفقيه ، الشيخ الدكتور نور الدين عتر الحَلْبِيّ ، أَيَّامَ دراستي في قسم الدراسات العليا في فرع الأزهر بدمشق المحروسة ، وكان - حفظه الله تعالى - يُلقني علينا المحاضرات في أهمِّ مباحث ومسائل هذا العِلْمِ من مُذَكِّرَةٍ (٢) أعدّها لطلبة الدراسات العليا بكلية الشريعة في جامعة دمشق ، ثم من تحقيقه لكتاب «شرح عِلَلِ التَّرْمِذِيّ» للحافظ ابن رَجَبِ الحَنْبَلِيّ (ت ٧٩٥هـ) ، مع التطبيقات العمليَّة لكشف العِلَلِ من الأحاديث سَنَدًا وَمَتْنًا ، مِمَّا سَهَّلَ علينا فهمُ واستيعابُ الكثير من مباحث هذا العِلْمِ العويصة .

ولمَّا وفَّقني المولى تعالى بتأليف كتب في تيسير علوم الحديث؛ رأيتُ أن أُفرد هذا العِلْمَ بالتأليف بدلاً عن التكلُّم فيه ضِمَّنَ تعريف أنواع علوم الحديث العامَّة شأن مُعظَمِ المؤلِّفين فيها. فهكذا جاء هذا الكتابُ حلقةً رابعةً من «السُّلَيْسَةَ الميسرة في علوم الحديث» ، التي قد سبقَ فيها صدورُ ثلاثة كتبٍ ، وهي: «الميسر في عِلْمِ مُصطلح الحديث» ، و«الميسر في عِلْمِ الرُّجال» ، و«الميسر في عِلْمِ الجُرح والتعديل» .

وقد حاولتُ في تأليف هذا الكتابِ - قَدَّرَ الإمكانِ - تقريبَ هذا العِلْمِ من الطَّلَبَةِ ، وتشويقهم إليه بتبسيط وتيسيرٍ كثيرٍ من المسائل الشَّائكة والمباحث المعقَّدة فيه ، والتي تلتوي عليهم بسبب حداثة عهدهم به .

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٤٨/٢).

(٢) والتي طُبِعَت فيما بعد بعنوان: «لمحات موجزة في أصول عِلَلِ الحديث».



أَسْأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْعَمَلَ الْمُتَوَاضِعَ خَالِصاً
لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَخِدْمَةً لِحَدِيثِ نَبِيِّهِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ
وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ ، وَيَرْزُقَنِي نِعْمَةَ الْإِخْلَاصِ وَحُسْنَ الْخِتَامِ ، إِنَّهُ لَسَمِيعٌ
مَجِيبٌ ، وَهُوَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

دمشق ١٤ شعبان ١٤٢٩هـ

(الموافق: ١٦ آب ٢٠٠٨م)

كتبه الْمُعْتَرِّ بِاللهِ تَعَالَى

سيد عبد الماجد الغوري



فهرس الموضوعات

- ٧ مقدمه الطبعه الثانيه
- ٩ مقدمه الكتاب
- القسم الأول
- مباحث تمهيدية في تعريف «علم علل الحديث»
- المبحث الأول: تعريف «علم علل الحديث» على الوجه الإفرادي
- ١٥ والإضافي
- المطلب الأول: تعريف «علم علل الحديث» على الوجه الإفرادي .. ١٥
- المطلب الثاني: تعريف «علم علل الحديث» على وجه التركيب
- ١٧ الإضافي
- المبحث الثاني: موضوع «علم علل الحديث» وأهميته وفوائده دراسته
- ومكانته بين علوم الحديث والفرق بينه وبين علم
- الجرح والتعديل ١٩
- المطلب الأول: موضوع «علم علل الحديث» ١٩
- المطلب الثاني: أهمية «علم علل الحديث» ١٩
- المطلب الثالث: فوائده دراسة «علم علل الحديث» ٢٠
- المطلب الرابع: مكانة «علم علل الحديث» بين علوم الحديث ٢١

- المطلب الخامس: الفرق بين «علم مُصطلح الحديث» و«علم الجرح والتعديل» ٢٢
- المبحث الثالث: نشأة «علم علل الحديث» وأسباب ظهوره ٢٥
- المبحث الرابع: تعريف «العلة» وميادينها وأقسامها ٢٩
- المطلب الأول: تعريف «العلة» لغةً واصطلاحاً ٢٩
- المطلب الثاني: ميادين العلة ٣٢
- المطلب الثالث: أقسام العلة القادحة وغير القادحة ٣٥
- النوع الأول: علة في الإسناد ولا تقدح فيه ولا في المتن مطلقاً .. ٣٥
- النوع الثاني: علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ٣٧
- النوع الثالث: علة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً ٣٧
- النوع الرابع: علة في متن الحديث ولا تقدح فيه ولا في إسناده أيضاً ٣٨
- النوع الخامس: علة في المتن وتقدح فيه ولا تقدح في الإسناد .. ٣٩
- النوع السادس: علة في المتن تقدح فيه وفي الإسناد معاً ٤٠
- المبحث الخامس: تعريف «الحديث المُعلَّل» وأقسامه والفرق بينه وبين «علم علل الحديث» ٤٣
- المطلب الأول: تعريف «الحديث المُعلَّل» لغةً واصطلاحاً ٤٣
- المطلب الثاني: أقسام الحديث المُعلَّل ٤٦
- المطلب الثالث: الفرق بين «علم علل الحديث» و«الحديث المُعلَّل» ٤٩



القِسْمُ الثَّانِي

أسبابُ وُقوعِ «العِلَّة» في الحديث
وقواعدُ الكَشْفِ عن «العِلَّة» وقرائنُ إعلاله

- المبحث الأول: أسبابُ وُقوعِ «العِلَّة» في الحديث ٥٣
- السَّبَبُ الأوَّلُ: الوَهْمُ ٥٣
- السَّبَبُ الثَّانِي: خِفَّةُ الضَّبْطِ ٥٩
- السَّبَبُ الثَّالِثُ: سُلُوكُ الجَادَّةِ ٦١
- السَّبَبُ الرَّابِعُ: الاختِلاطُ ٦٤
- السَّبَبُ الخَامِسُ: التَّدْلِيسُ ٦٦
- السَّبَبُ السَّادِسُ: التَّصْحِيفُ ٦٨
- السَّبَبُ السَّابِعُ: رِوَايَةُ الحَدِيثِ بالمَعْنَى ٧٠
- السَّبَبُ الثَّامِنُ: اختِصَارُ الحَدِيثِ ٧١
- السَّبَبُ التَّاسِعُ: قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ والمُمَارَسَةِ لحديثه ٧٢
- السَّبَبُ العَاشِرُ: تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماءِ والكُنَى والألقابِ
والنَّسَبِ ٧٣
- المبحث الثاني: أجناسُ العِلَلِ في الحديث ٧٥
- المطلب الأول: تعريفُ «الأجناس» لغةً واصطلاحاً ٧٥
- المطلب الثاني: تعريفُ أجناسِ العِلَلِ في الحديث ٧٥
- الجنسُ الأوَّلُ: أن يكونَ السَّنَدُ ظاهره الصِّحَّةُ ، وفيه مَنْ لا يُعْرَفُ
بالسَّماعِ عَمَّن رَوَى عنه ٧٦

- الجنس الثاني: أن يكون الحديث مُرْسَلًا من وَجْهِ رواه الثَّقَاتُ
 ٧٧ الْحَفَاطُ ، وَيُسْنَدُ من وَجْهِ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ
- الجنس الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابيٍّ ، وَيُرَوَّى
 عن غيره لاختلاف بلاد رَوَاتِهِ ، كرواية المَدَنِيِّينَ
 ٧٨ عن الكُوفِيِّينَ
- الجنس الرابع: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صَحَابِيٍّ فَيُرَوَّى عن
 تابعيٍّ يقع الوَهْمُ بالتصريح بما يقتضي صُحْبَتَهُ ، بل
 ٧٩ ولا يكون معروفاً من جهته
- الجنس الخامس: أن يكون الحديثُ رُوِيَ بالعُنْعَنَةِ ، وَسَقَطَ منه
 ٨٠ رَجُلٌ دَلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظةٌ
- الجنس السادس: أن يُخْتَلَفَ على رَجُلٍ بالإسناد وغيره ، ويكون
 ٨١ المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد
- الجنس السَّابع: الاختلافُ على رَجُلٍ في تسمية شيخه ، أو
 ٨٢ تجهيله
- الجنس الثامن: أن يكون الرَّاويُّ عن شخصٍ أدركه ، وَسَمِعَ منه ،
 لكنه لم يَسْمَعْ منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً ، فإذا رواها عنه
 ٨٣ بلا واسطةٍ فَعَلَّتْهَا أنه لم يسمعها منه
- الجنس التاسع: أن تكون طريقُ الحديثِ معروفةً ، يروي أحدُ
 رجالها حديثاً من غير تلك الطريقِ؛ فيقع من رواه
 من تلك الطريقِ - بناءً على سلوك الجَادَّةِ - في
 ٨٥ الوَهْمِ
- الجنس العاشر: أن يُرَوَّى الحديثُ مرفوعاً من وَجْهِ ، وموقوفاً
 ٨٥ من وَجْهِ



- المبحث الثالث: قواعدُ اكتشافِ عن «العلة» في الحديث ٨٧
- القاعدةُ الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ ٨٧
- القاعدةُ الثانيةُ: معرفةُ مدارِ الإسناد ٩١
- القاعدةُ الثالثةُ: معرفةُ أحوالِ الرِّوَاةِ ٩٤
- القاعدةُ الرابعةُ: معرفةُ مراتبِ الرِّوَاةِ وطبقاتهم ٩٦
- القاعدةُ الخامسةُ: النَّظَرُ في استقامةِ الحديثِ وَعَدَمِ نَكَارَتِهِ ٩٨
- القاعدةُ السادسةُ: جَمْعُ كلامِ أئمةِ العِلَلِ في إعلالِ الحديثِ ٩٩
- المبحث الرابع: قَرَائِنُ إعلالِ الحديثِ ١٠١
- المطلب الأول: تعريفُ «القرائن» في اللُّغَةِ والاصطلاح ١٠١
- المطلب الثاني: أهمُّ القرائن التي يترجَّحُ بها بعضُ الأحاديثِ على بعضٍ ١٠١
- القَرِينَةُ الأولى: الحِفظُ والإِتقانُ والإِكثارُ مِنَ الرِّوَايةِ ١٠٢
- القَرِينَةُ الثانيةُ: الكَثْرَةُ والعَدَدُ ١٠٣
- القَرِينَةُ الثالثةُ: حِفظُ الرِّوَايِ وَضَبْطُهُ ١٠٥
- القَرِينَةُ الرابعةُ: أن يُعرَفَ الرِّوَايِ باختصاصه بشيخه ١٠٦
- القَرِينَةُ الخامسةُ: أن يُعرَفَ الرِّوَايِ بسُلُوكِ الجَادَّةِ ١٠٧
- القَرِينَةُ السادسةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ ١٠٨
- القَرِينَةُ السَّابعةُ: أن تكون روايةُ الرِّوَايِ عن أهلِ بلدِهِ ١٠٩
- القَرِينَةُ الثَّامنةُ: أن يكون الرِّوَايِ مِمَّنْ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ ١١٠
- القَرِينَةُ التاسعةُ: أن يروي الرِّوَايِ الحديثَ بالمعنى ١١١



الْقَرِينَةُ الْعَاشِرَةُ: اِخْتِلَافُ الْمَجْلِسِ ١١٢

الْقَرِينَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: فُقْدَانُ الْحَدِيثِ مِنْ كُتُبِ الرَّاويِ الَّذِي رُوِيَ

الْحَدِيثُ عَنْهُ ١١٣

الْقَرِينَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيُ الْخَبَرِ هُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ ،

وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ١١٣

الْقَرِينَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: أَنْ يَكُونَ مَثْنُ الْحَدِيثِ غَرِيباً بِحَيْثُ يَبْعُدُ أَنْ

يَكُونَ مَرْفُوعاً لِلنَّبِيِّ ﷺ ١١٤

الْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ يُشْبِهُ حَدِيثَ الضَّعْفَاءِ

وَلَا يُشْبِهُ حَدِيثَ الثَّقَّةِ ١١٥

الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنْ يُخَالَفَ الرَّاويِ لِلرَّوَايَةِ وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ

بِهَا ١١٥

الْقَرِينَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: إِدْرَاجُ الرَّاويِ فِي الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .. ١١٦

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ

أَشْهُرُ أُمَّةِ الْعِلَلِ وَأَهْمُ كُتُبِهَا

المبحث الأول: أشهرُ أُمَّةِ الْعِلَلِ ١٢١

(١) الإمامُ مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ البَصْرِيُّ ١٢١

(٢) الإمامُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ البَصْرِيُّ ١٢٢

(٣) الإمامُ شُعْبَةُ بنُ الْحَجَّاجِ البَصْرِيُّ ١٢٢

(٤) الإمامُ يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانِ البَصْرِيُّ ١٢٢

(٥) الإمامُ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيِ البَصْرِيُّ ١٢٣

(٦) الإمامُ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيِّ ١٢٣



- (٧) الإمام يَحْيَى بن مَعِين البغداديّ ١٢٤
- (٨) الإمام عليّ بن المَدِينِيّ البَصْرِيّ ١٢٤
- (٩) الإمام أحمد بن حنبل البغداديّ ١٢٥
- (١٠) الإمام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ ١٢٥
- (١١) الإمام مُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابُورِيّ ١٢٦
- (١٢) الإمام يعقوب بن شَيْبَةَ البَصْرِيّ ١٢٦
- (١٣) الإمام أبو زُرْعَةَ عُبَيْد الله بن عبد الكريم الرَّازِي ١٢٧
- (١٤) الإمام أبو حاتم مَحْمَد بن إِدْرِيس الرَّازِي ١٢٧
- (١٥) الإمام أبو عيسى ، مُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ ١٢٧
- (١٦) الإمام أبو بَكْرٍ أحمد بن عمرو البَزَّار البَصْرِيّ ١٢٨
- (١٧) الإمام أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ ١٢٨
- (١٨) الإمام أبو بَكْرٍ أحمد بن مُحَمَّد الخَلَّال البَغْدَادِيّ ١٢٩
- (١٩) الإمام ابن أبي حاتم عبد الرَّحْمَن الرَّازِي ١٢٩
- (٢٠) الإمام ابن عَدِيّ عبد الله الجُرْجَانِيّ ١٢٩
- (٢١) الإمام عليّ بن عُمَر الدَّارِقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ ١٣٠
- (٢٢) الحافظُ ابن رَجَبِ عبد الرَّحْمَن الحَنْبَلِيّ الدَّمَشْقِيّ ١٣٠
- (٢٣) الحافظُ ابن حَجَرٍ أحمد بن عليّ العَسْقَلَانِيّ ١٣١
- المبحث الثاني: أهمُّ كُتُبِ العِلَل ١٣٣
- أولاً: كُتُبُ السُّؤَالَاتِ فِي عِلَلِ الأحَادِيثِ ١٣٣
- ثانياً: كتب أصول إعلال الحديث ١٣٥
- ثالثاً: الكتبُ التي جُمِعَتْ فِيهَا الأحَادِيثُ المُعَلَّلَةُ ١٣٦



- رابعاً: كتب الرواية التي تتعرض في ثناياها لبيان علل الأحاديث ... ١٤١
- خامساً: الكتب التي تتعرض لبيان العلل ضمن بُحوثها ١٤٢
- المبحث الختامي: المنهج العلمي في دراسة «علم علل الحديث» ... ١٤٧
- فهرس المصادر والمراجع ١٥٥
- فهرس الموضوعات ١٦٩

* * *

يُعتبر "علم علل الحديث" من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، فهو يبحّث عن الأسباب الخفيّة الغامضة من جهة قدحها في الحديث. وهذا الكتاب يتناول تعريف هذا العلم الجليل من أهمّ جوانبه، فيتحدّث عن ماهيته، وأهمية دراسته وفوائدها، وتاريخ نشأته، ثم عن الأسباب التي تتسبّب بالإعلال في الحديث، ثم عن أجناس العلل في الحديث، وعن قواعد اكتشاف العلّة فيه، وعن القرائن التي تُعلّل بها الأحاديث، ثم تعرّف بأشهر الأئمّة الذين تطوّر على أيديهم هذا العلم عبر القرون، ثم تسرد أسماء كتّاب العلل مع تعريفٍ وجيزٍ لأهمّها، وغير ذلك من المباحث المفيدة التي حوّاها هذا الكتاب بالتبسيط والتيسير.



ISBN 978-9953-520-58-2



9 789953 520582



www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com